



د. سمير أبو عيشة: وزير التخطيط في حكومة الوحدة الوطنية، شغل منصب وزير التخطيط في الحكومة الفلسطينية العاشرة، ومنصب القائم بأعمال وزير المالية بعد اعتقال الوزير د. عمر عبد الرازق. حصل على الدكتوراه من جامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ في مجال هندسة وتخطيط الطرق والمواصلات. شغل منصب عميد كلية الهندسة ورئيس قسم الهندسة المدنية في جامعة النجاح الوطنية. الأستاذ قيس عبد الكريم (أبو ليلى): رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس التشريعي، عضو المجلس التشريعي عن قائمة البديل، عضو المكتب السياسي ورئيس الهيئة العليا للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس المركزي الفلسطيني. حائز على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وله العديد من المؤلفات في السياسة والاقتصاد.

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث

السياسية والمسحية

مقياس الديمقراطية في فلسطين

تقرير عام ٢٠٠٦

فريق العمل: د. خليل الشقاقي، جهاد حرب،

علاء حلوح، وليد لداوة

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٧

<http://www.pepsr.org/arabic/domestic/books/2007/di7.pdf>

تقييم تجربة الحكومة الفلسطينية العاشرة

د. سمير أبو عيشة والأستاذ قيس عبد الكريم (أبو ليلى)

عقدت ورشة العمل الخاصة بموضوع "تقييم تجربة الحكومة الفلسطينية العاشرة" في مقر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٧. وحضر الورشة عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين والمهتمين وأعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد ترأس الجلسة د. خليل الشقاقي مدير المركز، وقدم د. سمير أبو عيشة مداخلة أولية حول الموضوع، وعقب عليها الأستاذ قيس عبد الكريم (أبو ليلى) ثم فتح باب النقاش.

تقديم:

د. خليل الشقاقي: مما لا شك فيه أنه سيكون هناك اختلافات حول تقييم أداء الحكومة، وهذه الاختلافات لن تكون كبيرة حسب اعتقادي، حيث يتفق الجميع على أن أداء الحكومة لم يكن عظيماً، رغم الاختلافات حول الأسباب.

يتفق الجميع على أن التوقعات كانت عالية جداً. توقع الناخبون يوم الانتخابات التشريعية بأن الحكومة الجديدة ستحارب الفساد، وستفرض النظام والقانون، وستعمل على تحسين الوضع الاقتصادي، وبأن تلعب مؤسسات السلطة مثل المجلس التشريعي دوراً كبيراً. وأعطى المجلس التشريعي لأول مرة في استطلاع يوم الانتخابات الثقة الأعظم في اتخاذ القرارات المصيرية، أكثر بكثير مما أعطى للرئيس. أراد الجمهور مجلساً تشريعياً قوياً، أقوى من الرئيس، حيث أراد (٥٥%) من الجمهور أن يكون المجلس التشريعي هو صاحب الرأي النهائي في القرارات المصيرية وأراد (٣٥%) أن يكون الرئيس هو صاحب الرأي النهائي في القرارات المصيرية. لم تتحقق التوقعات السابقة في نظر الجمهور الذي لا يلوم الحزب الحاكم حسب الاستطلاع الأخير الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار (مارس) ٢٠٠٧ على سوء الأداء. حمل (١٣%) المسؤولية عن فشل الحكومة لحركة حماس، ونفس النسبة حملت حركة فتح (المعارضة) المسؤولية عن فشل الحكومة، والغالبية العظمى حملت أمريكا وإسرائيل والعالم المسؤولية عن فشل الحكومة.

يهدف هذا اللقاء لتقييم أداء الحكومة الفلسطينية العاشرة، في محاولة لفهم، لماذا كان الأداء بهذه الصورة، مع تقديرنا لمجمل التحديات التي واجهت عمل الحكومة. لا يهدف اللقاء إلى توجيه اللوم لطرف دون آخر. أعتقد أن وزير التخطيط في حكومة الوحدة الوطنية والقائم بأعمال وزير المالية ووزير التخطيط في الحكومة السابقة أفضل من يقوم بتقييم هذا الأداء بشكل موضوعي ومهني، ولا أعتقد أنه يوجد أحد من بين المتحدثين موجود هنا لسبب حزبي. طلبنا من د. سمير أبو عيشة والأستاذ قيس عبد الكريم (أبو ليلى) الحديث لاعتقادنا أن لديهم ما يكفي من القدرة والخبرة والنزاهة لعرض وتقييم وجهة نظر متوازنة ومهنية وغير حزبية.

د. سمير أبو عيشة (وزير التخطيط في حكومة الوحدة الوطنية):

كان من المفروض أن يعقد هذا اللقاء منذ شهرين لكنه لم يتم لأسباب مختلفة. يحتاج العمل بشكل دائم إلى تقييم وخاصة عندما يتعلق الموضوع بتقييم تجربة حكومة فلسطينية شكلت بشكل ديمقراطي، بعد انتخابات المجلس التشريعي الذي أفرز بدوره الحكومة. وبالتأكيد كان لهذه الحكومة إيجابياتها وسلبياتها ولها حلولها ومرها، ونحن بحاجة لمثل هذه اللقاءات للاستفادة ولتقييم التجربة، لأنها كانت مرحلة هامة في تاريخ شعبنا وفي المنطقة وفي العالم.

أفرزت الانتخابات التشريعية حقائق جديدة على الأرض، وكان من حق الجهة التي فازت في الانتخابات أن تكلف بتشكيل الحكومة، وحصل ذلك. ربما كانت هناك اجتهادات في كيفية تشكيل الحكومة: هل ستكون حكومة يغلب عليها طابع معين (حمساوي) أو حكومة وحدة وطنية؟ أم حكومة تكنوقراط؟ وجرت محاولات حثيثة على مدى خمسة أسابيع في محاولة للتوصل إلى شكل معين يرتضي عليه الجميع، ولكن الجميع تترس وراء رؤاه وأفكاره، وبالتالي لم يتم تمهيد الطريق لإقامة هذه الحكومة، رغم المرونة لدى الطرف الذي فاز في الانتخابات.

عبر السيد رئيس الوزراء عن برنامج الحكومة الذي شمل الكثير من الطموحات والرؤى التي تمت صياغتها بشكل جيد، حيث قدمت تصورات ورؤى في عدة محاور هامة. وعند مقارنة ما تم تقديمه في برنامج الحكومة العاشرة بالبرامج التي قدمت في الحكومات السابقة، نلاحظ أنه كان هناك طموحاً كبيراً لدى الحكومة بأن تقوم بتقديم أشياء أكبر مما تم تقديمه سابقاً.

أعطى خطاب الثقة مؤشرات هامة نحو رغبة الحكومة في التأكيد على الممارسة الديمقراطية وإنجاحها، ومحاربة الفساد، والقيام بترتيب الأوضاع الاقتصادية والأمنية، والمحافظة على الحقوق والثوابت. وتناول هذا الخطاب بُعد إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، وطالب المجتمع الدولي بالانحياز إلى قيم العدل والإنصاف لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة (كما ورد في نص البرنامج الوزاري). ولكن قبل أن يتم تقديم هذا البرنامج، كانت هناك مواقف مسبقة وتبني للمطالب الإسرائيلية من قبل المجتمع الدولي بمجملة بقيادة الولايات المتحدة والغرب. وتمثلت هذه المطالب بمقاطعة الحكومة حتى تقبل وتلتزم بالشروط التي فرضتها اللجنة الرباعية، والتي تبنت فيها الأفكار الإسرائيلية، وفي نفس الوقت لم تكن الحكومة بصدد الرضوخ لمثل هذه الإملاءات.

وبسبب خصوصية الوضع الفلسطيني، الذي لا يزال يزرع تحت الاحتلال، مع الإشارة إلى أن هذا الاحتلال كان موجوداً في زمن الحكومات السابقة، وقام بتصعيد إجراءاته القمعية وبشكل كبير وبكل الاتجاهات أثناء وجود هذه الحكومة. بالإضافة إلى أن التجربة السياسية الفلسطينية ليست بالتجربة العميقة، رغم وجود حكومات

مقتطفات من خطاب الثقة أمام المجلس التشريعي لحكومة

إسماعيل هنية بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٦

"ثالثاً: إن حكومتي التي تتبنى استراتيجية الإصلاح، لتؤكد لمجلسكم الموقر ولشعبنا الذي أعطانا الثقة الغالية بأننا سنكون أوفياء لهذه الثقة، حيث سيلمس المواطن من خلال عمل هذه الحكومة -بإذن الله تعالى- إنجازات حقيقية على الأرض في دوائر الإصلاح الإداري والمالي من خلال الرقابة الفاعلة والتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد."

"وفي إطار الإصلاح كذلك، فإن الحكومة ستسعى إلى محاربة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والترفع عن استغلال المال العام. وسنعطي مسألة التطوير الإداري بعداً اجتماعياً وثقافة مجتمعية تؤسس لمفهوم جديد، فقد بتنا بأمس الحاجة إلى صياغة إستراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية، وإلى آلية عمل سليمة تستند إلى مفاهيم الإدارة الحديثة مما يساعد على تنفيذ هذه الإستراتيجية وفق متطلبات وحاجة المجتمع الفلسطيني."

"وستسعى الحكومة إلى الانفتاح والحوار مع كافة الدول بما فيها دول الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم المساعدات لشعبنا وسلطتنا بما يوفر حياة كريمة لهذا الشعب المنكوب، ونحن نؤكد لكل المانحين أننا سنوفر ضمانتين: الأولى: إن كل الأموال التي ستقدم لشعبنا وسلطتنا ستذهب إلى وجهتها التي خصصت لها، وستنفق على المشاريع والمجالات التي يتم تبنيها وتمويلها، ولن تذهب إلى أي جهة أخرى. والثانية: إن حكومتنا ستوفر كل الضمانات والآليات اللازمة لكافة الدول المانحة والجهات المتبرعة لمراقبة عملية صرف هذه الأموال والتأكد من أنها أنفقت في الإطار الصحيح، ووفق ما اعتمد من خطط ومشاريع وبرامج."

"وفي مجال التنمية الإدارية والإصلاح الحكومي، سنسعى إلى العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي ومراجعة الهيكلية الإدارية وتطوير الجهاز الإداري في كافة الوزارات والمؤسسات العامة وتعزيز التعاون بينها، واستكمال بناء القدرات الذاتية فيها، والتركيز على التنمية الإدارية والتنمية البشرية باعتبارها الركن الأساس في التنمية الشاملة."

سابقة، فهذه المرة الأولى التي يشهد فيها النظام السياسي الفلسطيني برنامجين مختلفين واحد يعبر عن الحكومة والآخر عن الرئاسة، مما أدخل الجميع في دوامة التنازع على الصلاحيات، بل إن بعض الصلاحيات نُزعت من الحكومة قبل تشكيلها، من خلال إفراغ بعض المؤسسات من علاقتها العضوية مع الحكومة وسلخها وضمها بشكل

التي ساعدت على إنجاز تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنجاز وثيقة يجمع عليها الجميع لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ويمكن إجمال عمل الحكومة بناء على مجموعة من الأصدمة.

على الصعيد الأمني، كانت هناك إشكالات أمنية متعددة، لدرجة أن رؤساء أجهزة أمنية اغتيلوا قبل أن تأتي هذه الحكومة وقبل أن تستلم الحكومة العاشرة مسؤولياتها. استمرت ظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح والعشائرية وغيرها. حاولت الحكومة أن تجتهد وأن تعالج جانباً من الخلل الذي ربما كان جزءاً من أسبابه عدم الانسجام والرغبة في العمل بشكل مشترك بين الأجهزة الأمنية وقياداتها مع الأخ وزير الداخلية سعيد صيام، وبالتالي كان هناك اجتهاد بتشكيل قوة أمنية جديدة وهي القوة التنفيذية. ورغم أنه كان هناك نجاحات للقوة التنفيذية بوضع حد للجريمة بأشكالها المختلفة في قطاع غزة، إلا أنه كان هناك فشل في أن تقوم بحل المشكلة الأمنية لوحدها، وكذلك في التعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى لتقوم بالواجب الملقى عليها، وأصبحت القوة التنفيذية رقماً آخر أضيف إلى أرقام الأجهزة الأمنية التي كانت موجودة سابقاً. ورغم النجاحات التي حققتها القوة التنفيذية، لكن للأسف لم يتم التوصل للنتائج المرجوة، وبالتالي يسعى الجميع لإعادة هيكلة كل الأجهزة الأمنية بمنظومة بعيدة عن الانتماء السياسي والحزبي والفصائلي.

على الصعيد الاقتصادي، يعلم الجميع أن الوضع الاقتصادي منذ بداية الانتفاضة كان صعباً، وربما كان الأصعب خلال الحكومة العاشرة. تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٦,٦٪) واستقرت نسبة البطالة على (٢٣٪) وارتفعت نسبة الفقر. عملت الحكومة بكل ما أوتيت من إمكانيات لوضع حد للعجز أو الخلل الحاصل من الناحية المالية. عندما بدأت الحكومة مسيرتها كان هناك (٢,١) مليار دولار كدين خارجي، وحوالي (٦٤٠) مليون دولار ديون للبنوك، وحوالي (٥٨٠) مليون دولار متراكمات حتى نهاية عام (٢٠٠٥) للقطاع الخاص وهيئة التأمين والمعاشات وجهات مختلفة، وكان المجموع يفوق ٣,٢ مليار دولار. ساهمت هذه القيود في مضاعفة المصاعب أمام عمل الحكومة، خاصة بعد أن منعت من استلام الأموال الفلسطينية، والتي بحكم الاتفاقيات الموقعة يجب أن تمر للسلطة الوطنية الفلسطينية، وليس بالضرورة للحكومة. وقد أبدت الحكومة مرونة في مرور الأموال من خلال مكتب الأخ الرئيس أو بالتنسيق معه، أو حتى بشكل مباشر، من خلال الآلية الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني، التي أضرت بجوانب كثيرة، ولكنها بالتأكيد كانت أحد المنافذ التي ساعدت عدداً كبيراً من مستحقي المساعدات من الفئات الاجتماعية المختلفة على تجاوز هذه المرحلة.

رغم هذا كله، كان مقدار ما جمع من الضرائب المحلية أعلى بقليل مما جمع في السنة التي قبلها. والأموال التي تم جمعها كمساعدات من الخارج كانت ضعف الأموال التي تم جمعها في السنة التي قبلها. وهذا يسجل كنجاح للحكومة والرئاسة اللتان تعاونتا أحياناً معاً

أو بآخر للرئاسة. ومن خصوصية الوضع الفلسطيني ما ورثته الحكومة العاشرة من الحكومات السابقة، من قضايا تتعلق بالسياسة وما تم التوصل إليه، أو بالإخفاقات التي نتجت في المجال التفاوضي وعدم التقدم بالشكل الذي كان مخطط له، إضافة للإخفاقات الاقتصادية خاصة منذ فترة الانتفاضة عام (٢٠٠٠) والإخفاقات المالية والديون المتراكمة، والإخفاقات الأمنية المستمرة في عهد جميع الحكومات السابقة، وعدم مقدرتها على ضبط الأمن الداخلي الفلسطيني، بالإضافة إلى الإخفاقات في مجالات الإصلاح وغيرها.

وفي تقييم التجربة لا بد من الحديث عن الحصار المطبق، هذا الحصار تناول جوانب كثيرة أبرزها الجانب المالي. وتجسد في جانبين، الأول: منع تحويل الأموال الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل بعد جبايتها من البضائع الفلسطينية. والثاني: القيود المصرفية التي وضعت على البنوك والمصارف لمنعها من القيام بمجرد التعامل مع الحكومة الفلسطينية، مما أعاق السماح بتمرير الأموال من الجهات المتبرعة أو المانحة عبر الحكومة، وعبر الصندوق الموحد أو حساب الخزينة الموحد الذي كان يتوجب العمل به.

من هنا يمكن أن ننطلق لنشير إلى بعض المحاور التي يوجد في بعضها جوانب من النجاح وأحياناً من الإخفاق. فعندما نتحدث على سبيل المثال عن الصعيد الوطني والسياسي، نستطيع القول: بأنه وضعت بعد الانتخابات قيوداً وإجراءات في محاولة للنيل من الثوابت الوطنية الفلسطينية، وليس ثوابت حركة حماس، أو ثوابت حركة فتح أو غيرها. ولكن الثوابت التي يجمع عليها كل الشعب الفلسطيني. من خلال جرّ الجميع أو الحكومة بالتحديد للقبول أو الرضوخ لمجموعة من الإملاءات. وهذا سبب معاناة أثرت على الجميع من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الأمنية وغيرها. وكانت الكلمة السحرية لهذه الإملاءات أن نقول: نعم لهذه الإملاءات، وكانت بالتأكيد ستفتح لنا الأبواب المغلقة في كثير من الأمور. ولكن كانت ستكون هذه البداية في التنازلات وليست النهاية، كما تعلمنا على مدار السنوات الماضية، في التعامل الإسرائيلي مع الحكومات السابقة أو الرئيس الراحل ياسر عرفات أو الرئيس الحالي محمود عباس.

شهدت هذه الفترة من عمر الحكومة التوصل لوثيقة الوفاق الوطني. ورغم المخاض الصعب، برزت هذه الوثيقة إلى النور والتف حولها الجميع من القوى والفصائل والمؤسسات والقطاع الخاص وغير ذلك. ورغم مرارة الأحداث التي خضناها جميعاً، إلا أنه تم توقيع الوثيقة، ومن ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني، بعد أن أصبح لدى الجميع قناعة بأنه لا بد من التوحد في مثل هكذا حكومة، وحظيت حكومة الوحدة بقبول (٩٦٪) من أبناء الشعب الفلسطيني. ولولا الرغبة لدى الحكومة السابقة في المغادرة، بما في ذلك رئيسها، وكان ذلك واضحاً في شهر تشرين ثاني وقبل وبعد ذلك. كان هذا من العوامل

مقتطفات من البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح

كما تم نشره على موقع لجنة الانتخابات المركزية

الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦

http://www.elections.ps/pdf/hamas_programme_election.pdf**لماذا نشارك في الانتخابات التشريعية؟**

إن قائمة التغيير والإصلاح تعتبر وجودها في المجلس التشريعي الفلسطيني أحد الوسائل لتحقيق شعار التغيير والإصلاح، وأحد وسائل بناء قوة الشعب وترميم ما دمره الاحتلال، وتطوير واقعه نحو الأفضل. ولذلك فإنها تبذل جهدها وتنوع من فعلها السياسي، لتوفير المناخات المناسبة التي تساعد في تحقيق غايات الشعب في الحرية والاستقلال، والحفاظ على حق الشعب في إدارة شؤونه وتقرير مصيره، وإحقاق الحق، ونشر العدل والمساواة بين الناس، والحفاظ على الحريات العامة، ووضع حد للفساد الإداري والمالي والأخلاقي. ومن هنا فإن برنامجنا هذا يمثل بإذن الله رؤية لتحقيق التغيير والإصلاح بتضافر الجهود المخلصة لتوفير سلامة العملية الانتخابية، سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا لإنجاز هذا الوعد. (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تتقون) (الأنعام ١٥٣).

دون المرور بالنظام الإسرائيلي الذي يتطلب تحويل أموال عبر بنك البريد الإسرائيلي. أما فيما يتعلق بالضريبة التي تجبى محلياً فتم تشكيل لجنة مؤشرات الاقتصاد الكلي، وباشرت اللجنة عملها بالتنسيق مع وزارات السلطة الوطنية المعنية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتم البدء بمجموعة من الإجراءات التي لم تعطى الوقت الكافي لتطبيقها، ولم يكن هناك التعاون الكافي للقيام بها، خاصة بوجود شيء من التسبب في الوظيفة العمومية، وفي القطاع العام، بما في ذلك أخذ علاوات غير قانونية، وعدم التواجد على رأس العمل، أو الجمع بين وظيفتين، والاستمرار في امتلاك المال العام لبعض المتقاعدين أو غيرهم دون وجه حق. بدأنا في إجراءات لحصر بعض هذه المخالفات، وبدأت تؤتي ثمارها. ولكن للأسف لم تعطى الوقت الكافي ولم يكن هناك تعاون كافي في هذا المجال. لذا، لا يمكننا خلال السنة الماضية النظر إلى ثمار برنامج حكومي يفترض أن يبني على فترة زمنية أطول تكون موازية لفترة المجلس التشريعي.

كان عدد القرارات الخاصة بالإصلاح الإداري والمالي (٨٧) قراراً من قرارات مجلس الوزراء البالغة (٧١٦) قرار، أي ما نسبته (١٢,٢٪) بينما كانت هناك قرارات إدارية مختلفة وقرارات إدارية خاصة بالسياسات العامة للحكومة في مختلف المجالات وبلغت حوالي (٢٢٤) قراراً بنسبة (٣١,٣٪).

بشكل منسق، وأحياناً أخرى بشكل غير منسق، في محاولة لجلب أكبر قدر ممكن من المساعدات. فالمساعدات بحد ذاتها ليست هي الهدف لأنها تزيد من التبعية الاقتصادية، ولكننا كنا بحاجة إلى هذه المساعدات، بسبب الخصومية التي مررنا بها من جهة، والمعاناة المباشرة من الاحتلال. أدى هذا الوضع إلى تدهور قدرة الحكومة في الدفع للموردين وغيرهم، وصاحب ذلك خطط تقشفية في الأنشطة المختلفة للحكومة استطعنا من خلالها أن نخفض النفقات التشغيلية إلى أكثر من النصف، وإلى تخفيض النفقات الرأسمالية بشكل كبير جداً، مع أن ذلك ليس بالضرورة انخفاض في القدرة على العطاء، ويمكن أن نشير إلى نموذج وزارة الصحة، التي استطاعت تخفيض قيمة فاتورة التحويلات بشكل كبير جداً من خلال حسن إدارة هذا الجانب. وبالمقابل زادت نسبة التحويلات التي تمت في عهد الحكومة العاشرة بنسبة (٢٤٪) فليس بالضرورة عند القيام بخطوات تقشفية أن يكون هناك انخفاض في المستوى، رغم أن هذا يحدث أحياناً، لكن ليس بالضرورة أن يحدث.

أما على صعيد الإصلاحات، كانت هناك خطة إصلاحية كبيرة جداً في مجال إصلاح قطاع البترول، واستطعنا تخفيض الدعم الحكومي للبترول إلى حوالي ربع المبلغ الذي كان يدفع سابقاً، وكان هناك انفتاح على أكثر من شركة موردة، وبالتالي تم كسر الاحتكار السابق، وتخفيض للأسعار والكلفة التي كانت تدفعها الحكومة الفلسطينية أو التي كنا ندفعها كفلسطينيين مقابل ما يتم استيراده من بترول. وكذلك تم فتح المجال للاستيراد المباشر من جهات مختلفة؛ كالنفط الخام وتكريره، لعل هذا يكون في القريب العاجل إن شاء الله.

توجد جوانب معينة حاولنا ضبطها لخفض مساهمة الحكومة في تغطية نفقات البترول، من خلال اتباع بعض الآليات الجديدة وضبط عمليات التحميل في المخازن والنقل. فعندما كان ينخفض السعر العالمي قليلاً، كنا نخفض السعر أقل من ذلك، وعندما كان يرتفع كنا نحافظ على الارتفاع. استطعنا خلال (٦-٧) شهور أن نخفض فاتورة الدعم من (٤٥-٥٠) مليون شيكل إلى (١٠-١٢) مليون شهرياً، وهذا جزء من الإصلاح الذي اتبعته الحكومة. كانت السلطة الوطنية مطالبة دائماً برفع الدعم كلياً، لكن نحن أبقينا على الدعم الذي من الممكن أن يستفيد منه الجميع مثل الغاز والكاز. كان الدعم على الغاز (٣٥٪) وحالياً الدعم على الغاز (٣٠٪) والكاز أقل قليلاً. أصبح استيرادنا للسولار والبنزين يغطي كلفته بشكل كامل، والبنزين يزيد قليلاً في محاولة لتعويض بعض جوانب الخسارة في الغاز والكاز.

أما على الصعيد الإداري والمالي، كان هناك مجال لترتيب بعض الأمور الخاصة المرتبطة بالإيرادات الضريبية. سعينا لتوحيد الإدارات الضريبية من خلال مجلس الإيرادات الموحد، ووضعنا آليات لتوسيع القاعدة الضريبية، وتم البدء بتحصيل الإيرادات الضريبية

وبالتحديد الأمنية منها، وما حصل بالقطاع وامتداده بشكل ولو محدود للضفة الغربية. كان ذلك معيقاً وشاغلاً كبيراً للحكومة، وأثر سلباً على الوطن ككل، وكانت هناك محاولات خارجية للتفريق بين الفلسطينيين ومحاولات لتشجيع أطراف على أطراف أخرى. كما كان لتداعيات أسر الجندي الإسرائيلي واحدة من النقاط التي بنيت عليها أمور سلبية رغم دفع ملف الأسرى الفلسطينيين للتفاوض، وبشكل عام كان هناك تداعيات سلبية لذلك.

على الرغم من كل المعوقات، فإن هذه التجربة هي تجربة خاصة وتجربة غير طبيعية ويمكن اعتبارها فريدة من نوعها، ومهدت لقيام حكومة وحدة وطنية، وأصبح الجميع يدرك أنه لا بد من العمل سوياً. رغم أنه كان هناك رهان على انهيار الحكومة، وبالتالي انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم استمرارها، وخاصة في الجوانب المالية وغيرها، لكن هذا الرهان لم يكن ناجحاً في التفريق بين الفلسطينيين، بل على العكس كان دافعاً قوياً للعمل الوحدوي. أعتقد أن هناك أرضية للبناء عليها ولتجاوز المراحل الماضية من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي نأمل أن توفق خلال المرحلة القادمة في تحقيق أمانينا وطموحاتنا.

قيس عبد الكريم (أبوليلي) رئيس لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي: من الصعب أن نعطي تقييماً مهنيّاً لأداء الحكومة وتحديداً هذه الحكومة، لسبب بسيط؛ وهو أن برنامج الحكومة وتوجهها السياسي كان له دور رئيسي في خلق الشروط أو الظروف التي عملت الحكومة في إطارها أو ضمن سياقها، وما أدى إليه ذلك من نتائج حددت من قبل الأخ الوزير. وهي تراجع الناتج المحلي بنسبة (٦,٦٪). ولكن عند الحديث عن الناتج القومي فإن نسبة التراجع أكبر من ذلك، بسبب تراجع عوامل الإنتاج القادمة من الخارج أو من المساعدات الخارجية والتي تشكل الدخل القومي المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود أعلى بكثير من النسبة التي كانت موجودة في بداية الانتفاضة، وارتفاع نسبة الفقر إلى أرقام مفرقة، حتى أنها ارتفعت إلى نسبة أكبر من النسبة التي وصلت إليها في السنة الأولى من الانتفاضة التي تصدعت فيها البنية الاقتصادية الوطنية.

أما على صعيد الجانب الأمني والمقصود هنا ما يهم المواطن، فحدث انهيار بشكل كامل للنظام الأمني، وليس الفلتان الأمني فقط، وإنما تفكك للبنية الأمنية للمجتمع بشكل كامل وليس البنية الأمنية للسلطة فقط. يمكن أن كان هناك تجاوزات على أيدي أجهزة أو فضاءات أو مليشيات، ولكن الآن أصبحت ظاهرة الفوضى الأمنية في قطاع غزة شاملة. ومن توابع هذه الظاهرة، المليشيات والعشائر أو العصابات الإجرامية، وأصبحت هذه الظاهرة جزءاً من الحياة اليومية في قطاع غزة. أعتقد أن هذه النتائج هي من تحدد المحصلة النهائية للأداء. نحن أمام مجموعة من النتائج الاقتصادية والأمنية التي لا تشير إلى أن الأداء الحكومي في الظروف التي عملت فيها الحكومة قد أنتج خطوة للأمام بل أنتج خطوات للوراء.

كان هناك بعض المجالات التي كنا نطمح أن يكون الأداء فيها أفضل خاصة على صعيد الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والأسرى والمجال التنموي والتخطيطي. ولكن كانت هناك قيود، وسعت العديد من الجهات المانحة لتكون المساعدات المقدمة إغائيه. قاومت الحكومة هذا المسعى وأصدرت موقفاً واضحاً من ذلك، وكلفت إدارة المساعدات الدولية بوزارة التخطيط بالاتصال بالجهات المانحة والإعراب عن عدم رغبة الحكومة في التعاون معهم في موضوع المناشدة الدولية الموحدة، التي كانت ذات أجندة إغائيه بحته وليست تنموية. قدمنا بالمقابل خطة تنموية متوسطة المدى للأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٨) كما قمنا بإعداد خطة وبرنامج للدعم الطارئ، أنجز خلال أقل من ثلاثة أسابيع من عمر الحكومة الماضية، وتم إيصاله للجهات الدولية والعربية والإسلامية المختلفة، وقد تم البدء بتنفيذ بعض الخطط والبرامج التي كانت تحتويها هذه الخطة. تم التواصل مع عدد كبير من الجهات المانحة، ولكن هذه الجهات كانت تريد التعامل مع الحكومة على نطاق ضيق أو ضيق جداً وأحياناً على نطاق سري عندما يكون لقاء على مستوى وزير أو غيره، ولم يكن لدينا مانع من ذلك طالما أن هذا يحقق المصلحة الوطنية. عملنا على إنجاز عدد من المخططات الإقليمية أو استكمال أعمال المخططات الإقليمية، وإعداد خرائط محوسبة للأراضي الفلسطينية واستخدام الأراضي وتحديث المعلومات المحوسبة الخاصة بوحدة الجدار والاستيطان، وبدأنا بمشروع رائد لتمكين الأسر الفقيرة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ (٣٠) مليون دولار، حيث تم توقيع الاتفاقية في شهر أيار (٢٠٠٦). كما طرحنا إنشاء بنك للفقراء للقيام بتقديم قروض متناهية الصغر، وبدأنا بخطوات لتنفيذ ذلك. وعملنا على إنجاز تقرير الفقر الوطني الثاني، وإعداد مسودة إستراتيجية لمكافحة الفقر، وإصدار تقرير التنمية البشرية الرابع بالتعاون مع الجهات ذات الصلة (UNDP وجامعة بيرزيت) وبلورنا السياسات السكانية الوطنية، وعملنا على إبداء الرأي ومراجعة الهيكليات للكثير من الوزارات وبعض المؤسسات غير الوزارية.

على صعيد وزارة المالية، لا تختلف معيقاتها عن المعوقات الأخرى التي عانتها السلطة الوطنية وأبرزها اعتقال النواب والوزراء ومن بينهم (٤) وزراء في الحكومة العاشرة ما زالوا معتقلين، إضافة للقيود المشددة على المعابر والحصار المالي والحركة الداخلية وكل ما لمسناه وعرفناه. استطاعت الحكومة أن تقوم بواجباتها رغم عدم توفر الأموال الكافية أو على الأقل جزء منها. وكان هناك إخفاقات نتيجة عدم توفر المال الكافي وعدم تحويل أموال من البنوك الفلسطينية أو عدم القدرة على الاقتراض؛ ورغم ذلك كان هناك سداد للأموال المقترضة أو جزء من الأموال التي كانت مقترضة سابقاً. بالإضافة إلى القيود السياسية والاتصال والحركة والتنقل وخاصة الانتقال إلى خارج الوطن من قبل وزراء الضفة الغربية، الذين فرضت عليهم قيود عديدة في تحركاتهم وتنقلاتهم. كما كان لتنازع الصلاحيات بين الحكومة والرئاسة إحدى المعوقات الواضحة، ويعلم الجميع ما مررنا به في النزاعات الداخلية

١. حكومة لحركة حماس ببرنامج حركة حماس .
٢. حكومة وحدة وطنية ببرنامج قواسم مشتركة، قد لا يرقى إلى مستوى الأخذ بكل ما تريده الرباعية، ولكن يفسح المجال لفكفكة صفوف الرباعية، وكان هذا الخيار ممكن خلال الأسابيع الأولى قبل تشكيل الحكومة العاشرة، وقبل أن تتخذ اللجنة الرباعية قرارها بمقاطعتها إلا إذا استجابت للشروط المعينة .
٣. حكومة مستقلة تعالج الشأن الاقتصادي والقضايا اليومية، وتسيطر عليها حماس أو توجه عملها أو تراقبها من خلال أغليبتها البرلمانية .

اتخذت حركة حماس الخيار الأول بتشكيل حكومة حماس، بصرف النظر عن الجدالات والسجلات أو الحوارات التي جرت قبل خمسة أسابيع من تشكيل الأستاذ إسماعيل هنية للحكومة . وعندما طرحت الحركة على الآخرين أن ينضموا للحكومة، طرحت عليهم أن ينضموا للحكومة ببرنامج حماس وليس وفقاً لبرنامج مشترك كما هو الآن في البرنامج المعتمد من قبل حكومة الوحدة الوطنية، بصرف النظر عن ثغراته أو صلاحيته، ولكنه يبقى يمثل قواسم مشتركة . وما حدث من محادثات هو محاولة لتبرئة الذات من قبل حماس تجاه القوى الأخرى، وكان ينبغي على الذي اتخذ القرار بتشكيل حكومة من حركة حماس أن يجيب مسبقاً على الأسئلة التالية :

١. كيف يمكن لحكومة أن تدير سلطة حكم ذاتي مقيدة بكل هذه القيود وخاضعة للاحتلال الإسرائيلي بحكم الأمر الواقع؛ ببرنامج يرفض التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف أو الحوار أو التعاطي معها؟ والإجابة: بأنه من الممكن حدوث اتصالات من أجل قضايا إنسانية وليس قضايا سياسية، هذه ليست إجابة. لأن الطرف الآخر لا يمكن أن يقبل ذلك. لأن ذلك مجرد دعاية وليس موقفاً سياسياً. ولذلك لم يكن هناك إجابة على هذا السؤال. لذا أعتقد أنه بدون الإجابة عن هذا السؤال، كان تشكيل الحكومة من قبل حماس مغامرة كبرى، ويمكن نتائجها ليست محسوبة ولكنها مرثية، وهذه النتائج لمست بعد ذلك؛ لأن إسرائيل ليست قوة أمنية احتلالية؛ وإنما هي قوة تدخل بكل مسامات الخدمات الحكومية والحياة الاجتماعية. إن ثلثي الإيرادات المحلية تجبى من خلال إسرائيل، وبإمكان إسرائيل أن تحتفظ بها وتمنع تحويلها كما يحصل الآن، بالإضافة إلى الوجود الأمني والحصار والغلاف الجمركي المشترك إلى غير ذلك مما نراه، وتتعاطى الحكومة مع كل ذلك من خلال الأمر الواقع سواء تفاوضت أم لم تتفاوض .
٢. كيف يمكن لحكومة أن تعمل في إطار دولي مثل الوضع الدولي الموجود وهي تصرح بأنها لا تعترف بقرارات الشرعية الدولية المعنية بالقضية الفلسطينية. يوجد دول مستقلة رفضت ذلك سابقاً كما هو الحال في أفغانستان إبان عهد طالبان مما أدى إلى تدمير الدولة والحكومة. فكيف يمكن مواجهة الوضع الدولي

هناك نقطة هامة أشار إليها د. خليل الشقاقي وهي أن الجمهور لا يحمل المسؤولية عن هذا التراجع للحكومة أو الحزب الذي يقودها، وإنما للعوامل الخارجية المتعلقة بأمريكا وإسرائيل، وهذا صحيح . عندما تسأل المواطن العادي عن المتسبب في هذا البلاء، هل هي حماس أم أمريكا؟ بالتأكيد يقول: أمريكا. وهذا تسليم بأن الحصار المفروض على الحكومة كان من أبرز الأسباب التي أدت لمثل هذا التراجع، وأيضاً حالة ازدواجية السلطة التي حصلت بعد مجيء الحكومة الجديدة، وتناقض برنامجها مع برنامج الرئيس محمود عباس، الذي هو أيضاً منتخب وفقاً لبرنامج معين. وبالتالي مكانته في إطار السلطة الفلسطينية لها أساسها القانوني والسياسي والاجتماعي . وبالتالي هذا التناقض وما أدى إليه من نتائج هو من العوامل التي أدت للتراجع .

بصرف النظر عن التحسينات المحدودة التي أشير إليها، ولا أريد أن أدخل في نقاش إن كانت وقعت أم لم تقع، وأريد أن أسلم أنها وقعت . ولكن هل أدى وقوعها إلى تغيير في الاتجاه العام لتدهور الوضع وترديه شيئاً فشيئاً. إن الحكومة هي المسؤولة عن الحصار . ولكن بمعنى أن الحكومة والحزب الذي يقودها لم ينجحوا في بلورة السياسات والمناهج التي تمكن من مواجهة الحصار المتوقع بعد تشكيل الحكومة، حيث لم يكن سراً أن الأمريكان والإسرائيليين سيقدمون على خطوات عقابية معينة غير معروف مداها، ولكن معروف أنها ستقع . فكان واجب على الجهة المعنية بأن تأخذ القرار الصحيح تجاه الخيارات المطروحة عليها .

ولو أخذنا الموضوع على النحو التالي: نحن نتحدث عن حكومة تقوم في إطار سلطة حكم ذاتي، ومقيدة باتفاقيات مع إسرائيل، في ظل موازين قوى لا تتيح التحرر من هذه الاتفاقيات، لكنها بالعكس تتيح لإسرائيل التنصل من بعض موجبات هذا الاتفاقيات، في الوقت الذي يفرض فيه على الجانب الفلسطيني التقيد بما هو عليه، هذا من جانب. هناك أيضاً سلطة تعيش في وضع دولي، بصرف النظر عن المآزق التي تعيشها السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة والتي تفاقت وازدادت خلال الفترة الأخيرة، لكن ليس هناك من جدال بأنها ما زالت هي المركز المقرر على الصعيد الدولي فيما يتعلق بأوضاع المنطقة وسياساتها، والدليل على ذلك أن المراكز الدولية المعنية الآن تدعو لفك الحصار أو إعادة النظر في السياسة الدولية تجاه الحكومة، باستثناء الولايات المتحدة. ولكن النتيجة كانت بأن اللجنة الرباعية تأخذ برأي الولايات المتحدة، وهذا هو الواقع القائم حتى الآن .

كانت التوقعات أن لا تكتسح حركة حماس الانتخابات التشريعية الثانية وتفوز بالأغلبية المطلقة أو ما يزيد على الأغلبية المطلقة، ربما كان التوقع بأن تكون الحزب الأول ولكن حزب أقلية . أعطاهما النظام الانتخابي الأغلبية المطلقة؛ لذا كان على حركة حماس أن تختار بين ثلاثة خيارات :

حكومة حماس . أعتقد لو كانت حكومة من المستقلين لا يمكن أن تتهم على الصعيد الدولي بما تتهم به حماس وفصائل أخرى ، وكان يمكن تفادي هذا السيناريو الذي وقع فيما بعد .

ليس المقصود هنا القول بأنه كان يتوجب على حماس فعل ذلك ، ولكن المقصود ، بأنه كانت هناك خيارات لو أخذ بها لكان من الممكن أن تعطي نتائج ومسارات لتطور الأوضاع مختلفة عن المسار الذي سرنا به . لا شك أن من يتحمل مسؤولية الحصار هي القوى الدولية المعادية ، لكن عندما تكون في موقع المسؤولية وأنت المعني برسم السياسة ، لا يكفي أن ترسم سياسة تقوم على إدانة الحصار ، وإنما يجب أن ترسم سياسة تقوم على القدرة على مواجهة نتائج الحصار ، والخروج منها بنتائج لا ترجع للوراء أو تدمر الإنجازات السابقة . أعتقد أن العجز أو الإخفاق في بلورة مثل هذه السياسة ومثل هذا التوجه كان الخلل الرئيسي الذي عانت منه الحكومة السابقة ، لأنه حتى بعد فرض الحصار لم يكن هناك قدرة لبلورة سياسة للصمود في وجه هذا الحصار . فأنت تعاني من حصار ومن حجب ثلثي إيراداتك المحلية ومساعداتك الدولية تضاعفت ولكن ليس عبر الحكومة ، وإنما مباشرة ؛ بمعنى الإطاحة عملياً بما أنجز على صعيد الإصلاح المالي خلال الفترة الماضية ، مع أن ما أنجز خلال الفترة الماضية لم يكن كثيراً ولم يكن شيئاً يعتز به . ولكنه شيء أنجز . هذه الحالة وضعت النظام المالي للسلطة الوطنية في حالة انهيار تام . وهذا أدى إلى انهيار الخدمات الحكومية وخاصة في مجالات الصحة . فمثلاً لا يزال يدرج منذ شهر آب (٢٠٠٦) تقرير حول أوضاع المستشفيات الحكومية في أعمال لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي . خلاصة التقرير بأن النظام الصحي الحكومي على وشك الانهيار ، وجاء هذا التقرير بعد زيارات ميدانية للمستشفيات الحكومية ولقاءات مع كادر وزارة الصحة الفلسطينية . وأقر التقرير بالإجماع علماً بأن نصف أعضاء اللجنة هم من حركة حماس . وقدم هذا التقرير قبل الإضراب . وجاء الإضراب ليزيد من المشكلة ؛ لأنه بعد الإضراب توقفت الخدمات الصحية الحكومية بشكل كامل .

كما أود الإشارة إلى أن المسؤولية عن الحصار شيء ، والمسؤولية عن قيادة المجتمع بصورة ناجحة لمواجهة آثار الحصار ومتطلبات الاستمرار بالحياة الاجتماعية ضمن حدودها الدنيا على الأقل في ظل الحصار شيء آخر . وهذا ما تتحمل مسؤوليته الحكومة بشكل تام ، وينبغي على الحكومة أن تكون صريحة وتعترف بذلك . ويمكن أن تكون هذه السياسات التي اتبعت من حيث المبدأ متميزة كخيارات سياسية للمعارضة ، ولكن عندما تنتقل لخيارات صنع السياسة الحكومية يصبح الحكم عليها شيئاً مختلفاً تماماً .

أعتقد مع كل التأييد لحكومة الوحدة الوطنية وما تمكنا جميعاً من إنجازه ، أن حكومة الوحدة الوطنية عانت وستعاني من آثار ما أنتجتته مرحلة السنة السابقة من تغييرات سلبية في ميزان القوى ، يجعلنا ككل فلسطيني أقل قدرة على مواجهة الضغوط والشروط الدولية مما

مقتطفات من البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح

جريدة منبر الإصلاح - الأربعاء ٨ / ١ / ٢٠٠٦

ثالثاً: في العلاقات الخارجية

- (1) توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في جميع المجالات ، بوصفه العمق الاستراتيجي لفلسطين ، والانفتاح على بقية دول العالم .
- (2) تفعيل دور الجماهير العربية والإسلامية في دعم مقاومة شعبنا للاحتلال ورفض التطبيع معه .
- (3) رفض الدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة .
- (4) بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية تضمن المشاركة الفاعلة في المجتمع الدولي وتحافظ على وحدة الأمة وسيادتها الوطنية وتقدمها ، وصون حقوقها وحماية قضيتها - وفي مقدمتها القضية الفلسطينية - ورد العدوان عنها .
- (5) التأكيد على جميع المستويات الدولية وفي جميع المنتديات العالمية على عدم شرعية الاحتلال وكل ما نتج عنه .
- (6) اعتبار الاحتلال أشنع أنواع الإرهاب ومقاومته بكل الوسائل حق كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية .
- (7) دعوة كل الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سلام عالمي عادل يركز على التخلص من كل أنواع الاحتلال ، وآثار الاستعمار ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية .
- (8) إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية ، في المحافل العربية والدولية ، وخاصة حق التحرر من الاحتلال وعودة اللاجئين ، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة ، واستصدار المواقف والقرارات الداعمة لها .
- (9) دعوة المجتمع الدولي للمساهمة الفاعلة في دعم إعادة تأهيل المدن والقرى وتوفير البنية التحتية لها .
- (10) رفض المنح المشروطة بتنازلات عن الثوابت الوطنية والسعي الحثيث لإيجاد البدائل الشريفة .

يمثل هكذا برنامج؟ وهذا لا يعني أنه كان يتوجب على حماس أن تستخلص أن عليها الانصياع مع هذا الوضع الدولي والاتفاقيات وشروط الرباعية . هذه محاولة للتحليل الموضوعي حسب وجهة نظري ، ما هي التناقضات التي ينبغي الإجابة عليها ، وبالتالي اختيار الخيار الذي لا يزيد الوضع سوءاً . كان من الممكن اختيار خيارات لا تزيد الوضع سوءاً . ودون الدخول في مراهات ، ربما لو تشكلت حكومة في شهر آذار (٢٠٠٦) بنفس برنامج الحكومة الحالية ، كان من الممكن أن تنفاد الصيغة الحادة والقاسية لشروط الرباعية الدولية ، أو تنفاد على الأقل انسجام وتماهي كل القوى الدولية المعنية بالرباعية مع هذه الشروط التي طرحها إسرائيل وتبنتها الولايات المتحدة ، ربما كان من الممكن تمزيق هذا الحلف الدولي الذي وقف في وجه

الرواتب؟ والذي يقدم الحلول العملية هو البنك الدولي من خلال اقتراحاتهم بتخفيض الرواتب وعدد الموظفين. ولا يوجد طرف يوضح لنا الطريق لا في الموضوع المالي ولا في موضوع المفاوضات. كان من الممكن أن يعطينا فوز حماس بالأغلبية فرصة لرفع السقف السياسي، ولكن لم يتحقق ذلك. لم تلبى حماس شروط اللجنة الرباعية، ولكنها تغيرت في مواقفها وبرامجها ليس للحد الكافي، وفوضت الرئيس، الذي دخل في برنامج اجتماعات كل أسبوعين، وهو سقف أقل من سقف خارطة الطريق، وبدون أفق. إذا أردنا مناقشة سبل حل أزمة الرواتب، يجب مناقشة السبل للخروج من المأزق كاملاً، وهذا يحتاج إلى استراتيجية جديدة وبرنامج جديد. أعتقد أن المخرج ليس بإجراء انتخابات، حتى لو أجرينا عدة انتخابات، لأن الأزمة كانت قائمة قبل الانتخابات التشريعية الثانية، ولكنها تفاقمت كثيراً بعد الانتخابات. ليس هدفنا كيف ستستمر السلطة وإنما هدفنا كيف نتخلص من الاحتلال.

ساجي سلامة (خبير في قضايا اللاجئين): النقطة التي أشار إليها الأخ هاني المصري نقطة محورية حول مكانة القضية الفلسطينية. لنرى ماذا جرى في مؤتمر القمة العربية، صحيح أنه ظهر هناك اهتمام بالموضوع الفلسطيني، لكن مكانة العامل الفلسطيني على صعيد الوضع الدولي لا شك تراجعت.

أعتقد أن الحكومة العاشرة لم تزج بنا في أتون حرب، ويمكن أن الوضع بقي متماسكاً وبقي هناك خيوط وقنوات بينها وبين القوى الأخرى وهذه مسألة تسجل لها. يوجد إقرار فلسطيني بأن الصعوبات التي واجهتنا من صنع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأحياناً هي صناعة فلسطينية. هذه الحكومة وضعتنا في متاهة أمام المجتمع الدولي. وكانت مشكلتنا طوال مسيرة النضال الوطني الفلسطيني أننا لم نكن قادرين على طرح شيء مقبول أمام المجتمع الدولي، وعندما طرحنا شيئاً مقبولاً ومفهوماً من قبل العالم بدأت قضيتنا تشق طريقها. الآن نحن لم نعد نفهم هل نحن أمام حكومة مقاومة ولكنها لا تريد أن تقاوم، أم حكومة تريد حقوقاً ولكنها لا تؤمن بقرارات الشرعية الدولية. وضعت الحكومة نفسها ووضعنا في تيه، والحكومة الحالية (حكومة الوحدة الوطنية) تجني نتائج ما وصل إليه الوضع. لا أرى أي مخرج سوى أن تسلم هذه الحكومة لحكومة أخرى، وأعتقد أنه آن الأوان لتشكيل حكومة من المستقلين والكفاءات الوطنية يراقبها المجلس التشريعي وكل القوى، كنوع من التقدير لحساسية الحالة الفلسطينية.

د. عزمي الشعيبي (مدير مؤسسة أمان): أود الإشارة إلى أن التدهور في الوضع الفلسطيني لم يبدأ بانتخاب حماس، بل بدأ المؤشر بالانحناء قبل ذلك، ومجيء الحكومة ساعد في ذلك ودفعه الدفعة الأخيرة. وهذا ينطبق أيضاً على الوضع الاقتصادي. لم تأخذ الحكومة في الاعتبار أن الوضع السياسي للحالة الفلسطينية في تراجع، وأن هناك متربات على نتائج العملية الديمقراطية، ووقوعا

كنا عليه قبل عام. ربما لو كان هذا الوضع قبل عام لكان من الممكن أن تكون نتائجه مختلفة، لكن الآن أصبح هناك ميزان قوى مختلف، لا تنفع معه النوايا الطيبة لبعض الدول، بما في ذلك كل دول الاتحاد الأوروبي، فكل دول الاتحاد الأوروبي تقول: برنامج حكومة الوحدة الوطنية خطوة للأمام ولكن يجب أن تعترفوا بشروط الرباعية.

أعتقد أنه من المناسب الآن أن يجري التفكير بعمق في خيارات جادة لفك الحصار، حيث سيبقى الحصار بنفس هذه التشكيلة الحكومية وبنفس هذه السياسة مستمراً، ويمكن لبعض الآليات أن تخفف من وطأته. فهذا الحصار عنصره الرئيسي هو إسرائيل لأنها هي التي تحتجز أو تفرج عن الـ (٦٠) مليون دولار شهرياً، والتي تشكل ثلثي الإيرادات المحلية، ونصف فاتورة الرواتب أو أكثر بقليل. وإذا استمر هذا الحصار، فنحن مطالبون بأن نعيد صياغة الوضع بكامله لنتحمله فترة أطول. فمثلاً الموازنة التي قدمت من قبل الحكومة، موازنة تتضمن نفقات بـ (٦, ٢) مليار دولار، والحساب الختامي لعام (٢٠٠٥) كان (٩, ١) مليار دولار، أي أن الموازنة الجديدة تزيد على هذا الرقم بـ (٣٥٪) أي (٧٠٠) مليون دولار. فكيف يمكن التوفيق بين سياسة تدعو للصمود في مواجهة الحصار وبين تقديم موازنة حكومية تتضمن نفقات بنسبة تزيد على (٣٥٪) عن الإنفاق الحكومي الذي كان قائماً قبل فرض الحصار؟

أعتقد أن التلويح بحل السلطة، شيء مضحك، والطرف الإسرائيلي يمتنى ذلك ليتسنى له التعامل مع كل معزل لوحده، ويصبح التعامل رسمياً مع أمراء الحرب، الذين يتواجدون على رأس المعازل. وبالنسبة لقطاع غزة، كيف سيكون حل السلطة؟ من سيدير الوضع؟ إلا إذا طلبنا من الاحتلال العودة لاحتلال غزة. لا بد من التفكير العميق حول هذا الخيار وما يترتب عليه. أو القيام بإصلاح فعلي بالتوافق مع النظام السياسي الفلسطيني، لنتمكن من الخروج من هذا المأزق بصورة ديمقراطية، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات، وإذا تطلب الأمر تعديل القانون الأساسي، والذهاب إلى انتخابات جديدة باعتبارها استفتاء على الخيارات؛ لأن الانتخابات السابقة لم تكن استفتاءً كاملاً على الخيارات، كان فيها عنصر له علاقة بالخيارات وكان لها علاقة أيضاً بموضوعات داخلية كالفساد والتفرد في الحكم.

النقاش

هاني المصري (كاتب ومدير عام مركز بدائل): دعنا نضع فتح وحماس والنصائل جانباً، لأننا لا نناقش دفاعاً أو نقداً. أصبح الوضع الفلسطيني بعد هذه السنة أسوأ، بغض النظر على من تقع المسؤولية، ليس فقط في موضوع الرواتب والبطالة وغيرها، لأن هذه القضايا مقدور عليها. أصبحت مكانة القضية الفلسطينية عربياً وعالمياً قضية إنسانية، ويتم التعامل معنا على هذا الأساس، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما أشار إليه السيد قيس أبو ليلي، لأن النقاش لا يدور حول الخروج من المأزق، ولكن كيف يتم حل موضوع

أنه أعطى الموافقة للحكومة لتعمل بالمال ما تريد، ولم نكن نريد أن نضع العوائق لإدراكنا بالصعوبات التي تواجهها الحكومة. وبالتالي ما رأيانا بعد ذلك هو إدارة المال بلا موازنة وبدون شفافية، ولم يكن هناك خطة للحكومة في إدارة هذا الملف.

بالنسبة للأمن، بالرغم من تردي الوضع الأمني سابقاً إلا أنه لم يصل إلى الحرب الأهلية، التي وصلنا إليها في ظل الحكومة العاشرة. قد نرجع كل الأسباب إلى الحصار والأزمة المالية وغير ذلك، إلا أنه لا يمكن القبول بفرضية وجود أسباب خارجية وحصار كسب للقتل والدمار، لأن ذلك قرار ذاتي. فتأسيس القوة التنفيذية دون استشارة الرئيس والعودة للمجلس التشريعي هي محاولة للانفراد بقرارات مصيرية للفلسطينيين. اعتقدت حماس التي فازت بـ (٤٤٪) من الأصوات بأنها فازت بـ (٦٠٪) من الأصوات، وبالتالي تصرفت بأن لها ثلثي أصوات الشعب. وهي عملياً فازت بـ (٤٤٪) من أصوات الناخبين، الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع؛ إذن هناك (٧٥٪) من أصوات الشعب الفلسطيني لم تعط لحماس، لذا يجب أن نسمع صوتهم.

بالنسبة للتشريع والرقابة، عملياً لا يوجد مجلس تشريعي، ولو كان المجلس التشريعي يحترم نفسه فعليه أن يحل نفسه، فإما أن يقوم بدوره بتشريع القوانين والرقابة، أو يعترف بعجزه، وهو فعلاً عاجزاً، لم يشرع أي قانون، ولم يستجوب أي وزير، لكنه استجوب وزيراً من الحكومة التاسعة، وهو وزير الداخلية نصر يوسف، ورفض وزراء الحكومة العاشرة أن يأتوا للمجلس التشريعي للمساءلة والاستجواب. ويجدر الإشارة إلى أنه كانت توجه أسئلة من بعض نواب حماس إلى وزراء حماس، وهي أسئلة للترويج وليس للمساءلة، ويمكن العودة للسجلات.

في موضوع الإصلاحات والتعيينات، فعند القيام بتحويل درس اللغة العربية لدرس تربية إسلامية لأجل تعيين (٥٢٠) مدرساً مادة التربية الإسلامية، هذا ليس شفافية. وعندما يتم إلغاء كتاب التربية الوطنية للصفوف الثامن والتاسع، والذي أشرفت على إعداده لجنة استمرت لعامين أو ثلاثة أعوام، ويتم استبداله بكتاب من مؤسسة معينة ولدكتور معروف اتجاهه السياسي، فهذا ليس إصلاحاً.

نسبت الحكومة موضوع الجدار عند تشكيلها للجان الوزارية، وبعد الاحتجاجات تم ضمه لوزارة التخطيط. المشكلة أن الحكومة تتحدث عن إنجازها لخرائط محوسبة للجدار، مع العلم أن الإسرائيليين يقومون بنشرها على الانترنت. هناك إهمال من قبل الحكومة لموضوع الجدار، رغم أنه موضوع يتعلق بالأمن القومي للشعب الفلسطيني، ومع ذلك ربما لم تدفع الحكومة للمحامين الذين يترافعون في قضايا الجدار أتباعهم. كان مطلوباً من الحكومة الفلسطينية (وزارة شؤون الجدار أو وزارة التخطيط) صياغة سياسة وطنية فلسطينية للوقوف أمام هذا التحدي الذي شطب مستقبل فلسطين، لأنه إذا اكتمل الجدار سيزول حل الدولتين.

في خطأ منهجي لأنهم اعتقدوا من اليوم الأول أنه يوجد مؤامرة لإفشالهم، فأصبح مقياس النجاح الذي يستندون إليه هو البقاء ودخلوا في نفق مقياس البقاء، وبالتالي لم يعودوا يرون إلا الطريقة التي يبقون فيها بالحكم، وهذا أدى إلى أنهم لا يرون كل الأمور البسيطة التي نتحدث عنها بهذه السهولة.

كان الشعب قد وصل لحالة مزرية، ثم جاء انتخاب حماس، فمن واجبه إصلاح الوضع. ولكن لم يحصل أي إصلاح في الإطار القانوني، وحتى هيئة مقاومة الفساد التي أقرها المجلس التشريعي السابق تم إهمالها، بالإضافة إلى حالات الفساد الموجودة لدى النائب العام، والتي لم يبذلوا جهداً جدياً من أجل إخراج هذه الملفات.

قبلت حماس في الجانب المؤسسي بقواعد اللعبة الديمقراطية، والتي أساسها احترام المؤسسة الديمقراطية. فمن غير المبرر للبقاء في الحكومة تعطيل دور المجلس التشريعي، مع التقدير للتخوف الذي تبديه حماس بعد اعتقال نوابها في الضفة الغربية. في إطار السياسات لم نلمس أي شيء سوا على مستوى موضوع البترول والدعم الذي تم تخفيضه أو غيرها من المواضيع، لم نعرف ما هي سياسة حماس، هل هي رفع الدعم الذي كانت الحكومة السابقة تدفعه؟ هل يوجد سياسة صحية أو تعليمية أو اجتماعية أو غير ذلك؟ نحن كمراقبين لم نلمس ذلك حتى الآن. فوجئت بأن الإخوة في حركة حماس لم يمتلكوا رؤية تجاه أي من القضايا ليدافعوا عنها، لم يكن لديهم سياسة أو احترام للمؤسسات أو القانون.

ما أخافني لغاية الأمس، أن حماس خرجت من عقدة البقاء، رئيس الوزراء يتحدث بأنه سعيد لأن اللجنة المشتركة (لجنة الشراكة السياسية المنبثقة عن اتفاق مكة) وافقت على (١٥٢) مرسوماً رئاسياً، وهي قرارات لتعيين أشخاص. فإذا كان هذا هو الإنجاز الذي حققته الحكومة، إذن توجد سياسة لدى حركة حماس بأن المقارنة مع حركة فتح ليست معياراً ولكن التنافس معها للحصول على نفس الطريقة هو المعيار الذي كانوا يعملون به، وهذا النفق الآخر الذي دخلوا إليه، وهو المنافسة للحصول على ما كانت تحصل عليه فتح (أي حصة).

وليد عساف (نائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح): بالرغم من أهمية برنامج الحكومة، إلا أنني لا أريد التحدث عن الأقوال، بل أريد التحدث عن الأفعال، والبرنامج هو الأفعال، وأريد مقارنة الأقوال بالأفعال. وأن أضع ثلاثة معايير للحكومة هي:

١. المال.

٢. الأمن.

٣. الرقابة والتشريع.

بالنسبة للمال لم يقدم للمجلس التشريعي أموالاً، بمعنى لم يتم مناقشة موازنة، تم مناقشة تمديد الموازنة لثلاث مرات، بمدة ساعة في الجلسة، والقرار الذي نوقش هل يمدد أو لا يمدد للموازنة، وكنا ندرك الوضع الصعب الذي تعيشه الحكومة ويتم التمديد. وبالتالي هذا يمكن أن يسجل نقطة أو حجة لماذا يغيب المجلس التشريعي مع

الثانية في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦ . يتهم الدكتور عزمي الشعيبي الحكومة والحركة بأنها لم تقم بسن قوانين، هل يوجد سلطة للقانون، أريد أن نكون منصفين، ولنتذكر لمن سيادة القانون؟ هل يوجد سيادة قانون في هذا البلد؟ في حال ذهابك لرفع قضية، إذا كنت مدعوماً من قبل القيادات الأمنية أو الرئيس أو الشرطة تسير القضية دون مشاكل، وإذا لم تكن مدعوماً فإن القضية تتوقف . لا يوجد أحد يتذكر النواب المختطفين، الذين تم اعتقالهم للإخلال بميزان المجلس التشريعي، حتى لا يقوم المجلس بعمله . لماذا لم يتم التطرق للوزراء الذين اختطفوا؟ حيث ضاعف اختطافهم العبء الملقى على الحكومة .

بالنسبة لمراعاة ميزان القوى، متى أعار ميزان القوى العالمي وغيره قضيتنا الاهتمام، أشار الأخ قيس أبو ليلى إلى أن حكومة الوحدة الوطنية لم ترتق لمطالب اللجنة الرباعية، أعتقد أننا نهبط لمطالب الرباعية . أرى أن الحرب على الحكومة والمجلس التشريعي ليس لعدم امتلاكنا الرؤية السياسية، لكن لأن هناك مشروعاً إسلامياً يراد تحطيمه من قبل العالم، لأنه المشروع الذي يحمل شعار المقاومة الذي يريد أن يقاوم الاحتلال .

غازي الخليلي (كاتب صحفي): لاحظت من عملية التقييم السابقة بأنها ألفت اللوم على الأطراف الخارجية، وكأن الحكومة ليست مسؤولة عما اقترفته أو جنته . فتصعيد الحصار بدأ قبل حكومة حماس، منذ السور الواقي وغيره، وقد تعرض الرئيس عرفات لحصار ومقاطعة تزيد على ثلاثة سنوات . وأن يلقي اللوم على المعارضة فهذا غير منطقي؛ لأن المعارضة ستعارض الحكومة بالتأكيد . أعتقد أن معارضة فتح لحكومة حماس أكثر لينا من معارضة حماس لحكومة فتح . استخدمت حماس في معارضتها القوة المسلحة بأشكال عديدة، لذلك لا بد أن نرى الأمور بطريقة واقعية، لمعرفة أين الخطأ، لنتمكن من تجاوزه والخروج من هذه المرحلة .

فازت حركة حماس وفق برنامجها، وفي ضوء ذلك شكلت الحكومة، وكان من المفترض عندما واجهت هذه الصعوبات التوقف . برأيي أن حماس وقعت في سوء تقدير للموقف الداخلي والوضع الإقليمي والدولي، الذي قادها للدخول في نفق البقاء . مهمة الحكومة والقيادة استخلاص العبر لتوجيه سياسة بما يضمن قدرتها على مواصلة الحكم . وهل صحيح أن فترة عام غير كافية، أعتقد أن البعض يقيم تجربة الحكومات خلال (١٠٠) يوم، وليس سنة وثلاثة أشهر، وعلى ضوء ذلك نستطيع الحكم على توجهات الحكومة وإلى أين تسير . في حال استمرار الوضع كما هو عليه وعدم القدرة على استخلاص العبر والدروس المستفادة من تجربة عمرها سنة، ومن تجارب سابقة يصبح لدينا مشكلة .

حكومة الوحدة الوطنية الحالية لن تستطيع الإقلاع، فلا زال أمامها عراقيل جديدة، وهي غير قادرة على تجاوز الصعاب، لأن المعادلة الداخلية حتى الآن بعلاقتها مع المعادلة الإقليمية لم تنضج بعد .

مقتطفات من البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح

جريدة منبر الإصلاح - الأربعاء ٨ / ١ / ٢٠٠٦

رابعاً: في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

- 1) محاربة الفساد بجميع أشكاله واعتباره سبباً رئيساً في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية . . . ومتابعة التحقيق في ملفات الفساد الإداري والمالي ومعاينة الفاسدين من خلال القضاء .
- 2) تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة في التعاطي مع الموازنة العامة في جميع مراحلها (التخطيط و الإعداد والنقاش والإقرار والتنفيذ) .
- 3) تحديث التشريعات والنظم الإدارية العامة بشكل يكفل زيادة فاعلية الأجهزة التنفيذية لتسهم في تقديم الخدمات العامة بجودة عالية، ييسر وسهولة على جميع المستويات، وتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل بمبدأ تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار .
- 4) إعادة صياغة سياسة التوظيف العام بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب الفلسطيني على قاعدة الكفاءة ومحاربة المحسوبيات والوساطات والفئوية والحزبية في التعيينات والترقيات في جميع المؤسسات العامة ودوائر الدولة .
- 5) تشكيل لجنة وطنية - برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني بشقيه الإسلامي والمسيحي لضمان سلامة التصرف فيه وتحقيق أهدافه .
- 6) مكافحة التسبب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) (حديث شريف) .
- 7) تطبيق سياسية "من أين لك هذا؟" على موظفي الخدمة العامة .
- 8) تطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية والأجهزة الرقابية الأخرى .
- 9) إنشاء "ديوان المظالم" لتلقي شكاوى المواطنين .

د . مريم صالح (نائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس ووزيرة شؤون المرأة في الحكومة الفلسطينية العاشرة): لا بد أن نكون صادقين مع أنفسنا وتحرر من هوى النفس، لأن الغالبية من الناس تحب أن ترى غريمها أو من تفوق عليها يفشل . أعتقد أن كثيراً من الناس كانوا يأملون بأن تكون الحكومة العاشرة فاشلة، لكن إذا أردنا أن نقيم بشكل منهجي لا بد من التفكير . فمن غير المعقول وضع جميع القيود التي وضعت على الحكومة (مثلما تقوم بتقييد إنسان وترميه في البحر وتقول له: إياك أن تبتل في الماء) .

لماذا لم نساءل عن الأسباب التي أدت لحصار الحكومة العاشرة حتى قبل ولادتها، منذ اليوم الأول لصدور نتائج الانتخابات التشريعية

مقتطفات من البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح

كما تم نشره على موقع لجنة الانتخابات المركزية

الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦

http://www.elections.ps/pdf/hamas_progamme_election.pdf**القضية الأولى - ثوابت القضية الوطنية الفلسطينية:**

- ١) إن كل فلسطين جزء من الأرض العربية والإسلامية. وإن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية والإسلامية. (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) (الأنبياء ٩٢).
- ٢) إن تحرير الأرض الفلسطينية يتطلب العمل المشترك فلسطينياً وعربياً وإسلامياً.
- ٣) التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن تواجد كافة.
- ٤) صون وحماية حق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين. والعمل على تحقيق هذا الحق بكل الوسائل المشروعة ومنها م. ت. ف.
- ٥) الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وحماية الشعب الفلسطيني بالوسائل الممكنة كافة.
- ٦) المحافظة على التواجد الفلسطيني في القدس ودعم ذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحماية المقدسات من التدنيس الصهيوني.
- ٧) بناء نظام اقتصادي فلسطيني مستقل عن الكيان الصهيوني في الوقت المناسب. وتوجيه الموارد المتاحة، لتعزيز مقومات الصمود، وتشجيع الإنتاج.
- ٨) تطوير نظام تسجيل الأراضي واستغلالها لمواجهة الزحف الاستيطاني.
- ٩) إن قضية الأسرى والمعتقلين على رأس سلم أولويات العمل الفلسطيني والجزء الأساس في السيادة الوطنية.
- ١٠) إن التعاون الأمني أو ما يسمى بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، جريمة وطنية ودينية كبرى، يجب أن يعاقب عليها بأقصى عقوبة.
- ١١) مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتشجيع الشعوب العربية والإسلامية والصديقة وحكوماتهم على ذلك.
- ١٢) العمل على ترميم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بما يخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية، ويحترم مجالات الاختصاص.
- ١٣) الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي، وحمايته من الاعتداء والتلاعب ورعايته وتطويره بما يتلاءم مع القيمة المعنوية والمادية لهذا الوقف الممتد في كل فلسطين.

أعتقد أن الطريق للخروج من هذه الأزمة هو إجراء انتخابات عامة جديدة، بقانون انتخابي جديد، على أساس التمثيل النسبي الكامل (١٠٠٪) وفي هذه الحالة نصل إلى تركيبة متوازنة، حيث لا تستطيع فتح أن تحكم بالطلق وكذلك حماس، عندها يمكن الخروج بتوازن يصبح فيه الناس أقرب لبعضهم البعض، ويكونون أقرب للتفاهم، من خلال رؤية سياسية أكثر واقعية، تكون قادرة على توجيه خطاب للمجتمع الدولي، وقادرة على انتهاج سياسة داخلية لمواجهة الانهيار الأمني.

د. أحمد صبح (وكيل وزارة الشؤون الخارجية): تحاكم الحكومات في النظام الديمقراطي بصندوق الاقتراع، ولا يجوز على الإطلاق أن تعلق شماعة على أي حكومة أخرى فشلت وفشل حزبها في الانتخابات. فظراً لوجود إخفاقات، فاز بالانتخابات حزب آخر. بالتالي لا يجوز في أي عملية تقييم للحكومة، أن نعلق ذلك على فشل الحكومات التسع السابقة، باعتبار أن الحكومات قالت كلمتها، والشعب حاكم من خلال العملية الديمقراطية.

أنتفق مع الأخ هاني المصري بتراجع المكانة الدولية للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال. ولكن لم يعد كافياً تكوين رؤية فلسطينية داخلية لإعادة المكانة الدولية للقضية الفلسطينية، نحن بحاجة لعمل شيء داخلي فلسطيني. أعتقد أن الحكومة العاشرة لم يكن لديها استيعاب كافي لأسس الحكم وقوانينه وأنظمتها، بدليل أن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمته، يتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولم نرى ذلك في ممارسة الحكومة العاشرة. لاحظنا أن الالتزام بالنظم والقوانين فيما يتعلق بالمرجعيات الوطنية الفلسطينية كان انتقائياً.

أنتفق مع الجميع بحاجة منظمة التحرير الفلسطينية للإصلاح والتفعيل وإعادة البناء، لكن الاعتراف بها كإطار كان ضرورياً للاعتراف بمكونات النظام السياسي الفلسطيني وهذا لم يتم. أعتقد أن المكانة الدولية لفلسطين ستكون على المحك من خلال التعامل مع ما يجري حولنا، وأعني هنا قرارات القمة العربية الأخيرة والتحرك الدولي الحالي. نحن جميعاً مطالبين بأن نجعل ما جرى في حكومة الوحدة الوطنية ليس هدنة وإنما شراكة سياسية حقيقية. وهي تجربة فلسطينية نعتز بإيجابياتها وسلبياتها، فما هو سلبي يجب أن يغيب، وما هو إيجابي يبني عليه.

وليد سالم (مدير مركز بانوراما-القدس): أعتقد أن الوضع السياسي الفلسطيني بحاجة لتهدئة داخلية، نحن بحاجة لترتيب الوضع الداخلي، وليس الاستمرار في ذات القضايا التي كانت تثير الخلاف قبل ذلك، يوجد حاجة للتمعن في برنامج الحكومة (حكومة الوحدة الوطنية) الذي يتضمن الجزء المتعلق بالتعامل مع الاحتلال برنامجاً سياسياً واضحاً للحل، فهو يتضمن حلاً مع إسرائيل على مرحلتين، ويبدو ذلك واضحاً في النقاط (٣، ٤، ٥) التي نتحدث كالاتي:

والترقيات، وبالتالي حكومة في سنة تريد أن تفعل ما فعلته غيرها من الحكومات في (١٤) سنة.

خليل قراجه الرفاعي (مستشار قانوني - رئاسة الوزراء): أتذكر في هذا الموقف الشهيد ممدوح نوفل في لقاء قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في (٢٥/١/٢٠٠٦) كانت لديه رؤية حول اندلاع حرب أهلية في غزة، وتحدث عن (٢٨) ألف مسلح لدى حركة حماس، يومها اعترضت على هذه التوقعات، بأنه لن يكون هناك حرب أهلية، ويبدو أنني كنت مخطئاً. أريد التحدث كقانوني، عانت الحكومة من حصار سياسي واقتصادي، إضافة لعدم وجود الخبرة المسبقة في الحكم.

يوجد إنجازات للحكومة لا يمكن لأحد أن ينكرها، ولكن أريد الحديث عن الإخفاقات القانونية. زادت القوة التنفيذية المشكلة الأمنية إلى مستوى عالٍ جداً، ومشكلة القوة التنفيذية في أنها غير قانونية، وليست ذات سند قانوني. ووجدت نتيجة لعاملين، الأول: تفريغ أكبر عدد من العناصر التي رفضت دخول السلطة في وقت سابق. والثاني: الدفاع عن الحكومة، وليس الدفاع عن النظام السياسي والسلطة وليس لمحاربة الجريمة. قيل أنها قوة تنفيذية للتنفيذ مع الشرطة، ولكن ثبت أن لديها قدرة معلوماتية، حيث جمعت المعلومات، واستطاعت إحباط عمليات تهريب مخدرات وسرقات وكل هذه القضايا، بالتالي هي جهاز كامل وهذا غير مشروع لا في القانون ولا في النظام.

بالنسبة لموضوع التوافق بين الرئاسة والحكومة نشير إلى أن كثيراً من التوافقات التي تمت بينهما غير قانونية، ومن بينها المسائل التي رفضتها الحكومة العاشرة من قبل الحكومة التاسعة مثل موضوع الهيكلية والتسكينات والتعيينات، وقررتها الحكومة العاشرة بنفس الطريقة، وبعد استقالتها أقرت هيكلية وتعيينات، وصدرت بها مراسيم رئاسية. لم يكن هناك توازن أو ميزان عادل في النظرة لهذا الموضوع. شهدت فترة الحكومة العاشرة ظاهرة تراجع المظلة القانونية لصالح المظلة الحزبية، فكان هناك انتقائية في استخدام القوانين، من حيث هذا ينفع وهذا لا ينفع. بالنسبة لاحترام القرارات السابقة للحكومة العاشرة التي سبقتها تسع حكومات، لم يكن هناك كثيراً من الاحترام للقرارات السابقة.

فيما يتعلق بالجانب القانوني المتعلق بالسياسة. فلسفة وجود السلطة مع وجود فلسفة أخرى للحكومة، كان فيها تعارض، ولم تقبل هذه الحكومة مسألة منظمة التحرير، ولم تقبل آثارها القانونية الموجودة في القانون الأساسي.

عماد القاضي (مدرس وباحث): ما هو القانون الذي كان ضد إنشاء القوة التنفيذية؟

• النقطة الثالثة تتحدث عن تمديد التهدئة إلى الضفة الغربية مقابل شروط متعددة لا تشمل موضوع تجميد الاستيطان. (نفس مشكلة أوسلو!).

• النقطة الرابعة تتحدث عن موضوع المفاوضات التي يشرف عليها الرئيس الفلسطيني أبو مازن، وبالتالي إذا حدث توافق فلسطيني على أن يتولى أبو مازن الملف السياسي. أبو مازن يلتقي مع أولمرت، وهذا معروف بغض النظر عن جدوى هذه اللقاءات. وهناك حديث عن حل من مرحلتين:

١. إطلاق سراح الجندي الأسير مع تهدئة.
 ٢. مفاوضات نهائية.
- النقطة الخامسة تتحدث عن إطلاق سراح الجندي الأسير.

لذا نريد تسوية داخلية على أساس هذه النقاط. كيف يتم توزيع الخيارات المطروحة إقليمياً ودولياً من أجل معالجة الموضوع الفلسطيني الداخلي. عند قراءة مقررات اجتماع (١٨/٤/٢٠٠٧) للجامعة العربية، لفت نظري تساؤلان، الأول: لماذا كلفت مصر والأردن فقط بالاتصال بالجانب الإسرائيلي؟ علماً بأن الاقتراح بأن يكون الجانب الفلسطيني عضواً في هذه اللجنة، وبالتالي إلى أي مدى يمكن أن نوظف العامل الإقليمي في خدمة الخيارات الفلسطينية نحو الحل الشامل، أما على مستوى إسرائيل وفلسطين أو بشكل أوسع سوريا ولبنان، فما هي خطتنا لكسب دعم بعض القوى وتحييد بعضها الآخر، من أجل الوصول للحل الشامل. أتصور أن هذه هي المدخل لمعالجة موضوع الأزمة.

عبد المنعم حمدان (عضو هيئة التعبئة والتنظيم - حركة فتح): أعتقد أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي آلية من آليات التحرير. لو عقدنا مقارنة ما قبل أعوام (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) لوجدنا أن هذه الآلية عندما اصطدمت بتعننت الطرف الآخر، ووصلت لطريق مسدود على مستوى التحرير، تصرف ياسر عرفات بحكمة، بحيث وقف على محددات هذه السلطة، وجمد الكثير مما هو داخل هذه الآليات أو المحددات، وأدت إلى إيقاع خسائر كبيرة في الجانب الإسرائيلي، وإلى تدمير كبير للسلطة وأجهزتها وحصار بشري. نحن لانقف على هذه المحددات الآن، فلذلك أوقعنا أنفسنا بالحصار المالي والسياسي الذي سيوصلنا إلى ما وصلت إليه الدبابات في أعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) وهو أكثر خطورة علينا من حيث الموقف العسكري الذي كان في تلك الفترة.

يجب التفريق بين مطالب حركة تحرر وطني وبين الحكومة، ويجب أن يكون هنالك فارق، لأنه إذا اعتقل أي مناضل فلسطيني، يعتبر ذلك ضريبة للنضال، لكن اعتقال وزير أو عضو مجلس تشريعي يساهم بتدمير هذه الآلية التي ارتضينا أن تكون آلية التحرير.

لم يكن أداء الوزارات على مستوى عملي كما هو مأمول وكما كنا نتمنى. خصوصاً على مستوى العمل الإداري والتعيينات

الوطني هو برنامجها السياسي؟ أعتقد أن الحكومة العاشرة فشلت فشلاً ذريعاً في هذا المجال، ولم تتطرق لأي ممارسة أو سياسة أو قرار في مجلس الوزراء، وبالتالي لم تناقش ولو لمرة واحدة، كيف نتعامل كحركة تحرر وطني وكسلطة تنفيذية تدفع في هذا الاتجاه؟ وهذا تقصير الحكومة، وهذا لا يعني لأنها حكومة حماس. الجدار والطرق الالتفافية تكتمل للإسرائيليين. منذ أن جاءت هذه الحكومة لم نفكر في الذهاب للأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن ولا للجمعية العامة، لم نفكر بأن نبعث وفداً لمؤتمر دولي أو إقليمي، هذا مجال تقصير الحكومة.

من المهم جداً أن يكون أداء الحكومة جيداً، وأن لا تقوم بالتوظيف بطريقة خاطئة، وأن لا تشجع على الفلتان الأمني. أنا أستغرب من الأخ عماد الذي يدعي بأن الناس في غزة يشعرون بالأمن، أتمنى أن يكون ذلك، ولكن واقع الحال لا يقول ذلك، حيث زاد الفلتان الأمني في قطاع غزة أضعافاً بوجود القوة التنفيذية. تكمن مشكلة الحكومة في الشأن الوطني، وهو إلى أين نحن ذاهبون، هذه الحكومة تعاني من الاغتراب. لذلك كانت الحكومة فاشلة كمرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

جهاد حرب: جاء في المادة (٣) من قانون الخدمة لقوى الأمن: بأن الأجهزة الأمنية حصرياً ثلاثة أجهزة، إضافة للمواد (٥، ٦، ٧، ٨، ١٢) التي تحدد مرجعية كل جهاز من هذه الأجهزة، إذ لا يجوز إنشاء أي جهاز خارج هذه الأجهزة، أو خارج إطار المرجعيات التي مرجعيتها مدير عام الأمن الداخلي في أجهزة الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني. أما المخبرات فلها قانون واضح بتبعيتها للرئيس، والأمن الوطني مرجعيته وزير الدفاع أو وزير الأمن الوطني.

علاء لحوح (باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية): أشار الأخ عماد القاضي إلى رضا المواطنين عن أداء القوة التنفيذية، ولكن استطلاعات الرأي العام أشارت إلى أن الجمهور يحمل مسؤولية فشل الحكومة لأمريكا وإسرائيل، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن نظرة غالبية المواطنين تجاه القوة التنفيذية هي نظرة سلبية، ففي قطاع غزة هناك (٤٨٪) من الرأي العام الفلسطيني ترى في أداء القوة التنفيذية أداءً سلبياً، بينما (٤٣٪) ترى أداءها إيجابياً. وترى أغلبية الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أي (٥١٪) من الجمهور الفلسطيني بأن أداء القوة التنفيذية سلبياً، بينما يرى (٣٠٪) من الجمهور بأن أداء القوة التنفيذية إيجابياً.

خليل قراجة الرفاعي: هناك خلط في الحديث عن الجانب القانوني (النظري) وبين الواقع، أنا تحدثت أنه يمكن أن تكون القوة التنفيذية قد حققت إنجازات، هذا فيما يتعلق بوجودها كواقع، وإذا حققت

جهاد حرب (باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية): قانون الخدمة لقوى الأمن الصادر عام (٢٠٠٥) هو من حدد هذا الموضوع.

د. عبد الرحمن التميمي (مدير مؤسسة الهيدرولوجيين): ذكر د. سمير أبو عيشة أن (٩٦٪) أيدوا حكومة الوحدة الوطنية، ولكن هذا غير صحيح، فأنا انتخبت فضيل، ولم أحوله للدخول في حكومة الوحدة، بالتالي هناك عشرات الآلاف التي لم تخول القوى للدخول في هذه الحكومة. تراجع الفعل الوطني إلى جانب الإنجاز الوطني، فقد تراجع الفعل الوطني بشقيه المقاوم واللاعنف. ليس مهم أننا حققنا بعض الإنجازات هنا وهناك، ولكننا لم نوقف التراكمات السلبية من الحكومات السابقة في البطالة والفقر والعنف. ورثت حكومة الوحدة الوطنية وضعاً لا يمكن إصلاحه.

ما حدث في حكومة الوحدة الوطنية ليس وفاقاً وطنياً وإنما مراعاة وتقاسم للحقائب الوزارية؛ لأن البرنامج السياسي لم يختلف عن برنامج الحكومة العاشرة. جميع الفصائل تتحمل المسؤولية عما يحدث للشعب الفلسطيني، في فترة المفاوضات على حكومة الوحدة تم مصادرة (١٧) ألف دونم، وفي فترة المفاوضات على منصب وزير الداخلية تم بناء (١١٢) كم من الجدار.

بالأمس كانت إحدى الفصائل تبث برنامجاً عن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وكان يشارك في البرنامج ممثلي أكبر ثلاثة فصائل على الساحة الفلسطينية، ووجه سؤال عن مشكلة إصلاح المنظمة فأجابوا بأن المشكلة تدور حول الطريقة التي سيتم فيها جمع المجلس الوطني بتركيبة ديمقراطية، وعندما كان السؤال عن برنامج المنظمة أجاب الثلاثة: بأن هذا الموضوع سيتم الحديث عنه لاحقاً.

عماد القاضي: فيما يتعلق بقانونية إنشاء القوة التنفيذية، أعلنت حكومة حماس بأن الإجراء قانوني، وأشار الأخ خليل لوجود قانون يمنع ذلك. السؤال: لماذا يتم سن القوانين وإقرارها؟ القانون يأتي لمصلحة الناس، وإذا اكتشفنا بأن القانون ضد مصالح الناس سنعمل على إلغائه. يوجد وجهات نظر بأن الأجهزة الأمنية التي كانت موجودة لا تريد التعاون مع الحكومة، فاضطرت الحكومة لأن تأسس قوة أمنية جديدة للتعاون معها، وقد أشار الأخ خليل إلى أنها كانت تتعامل بمهنية وتحارب الجريمة، وقد سمعنا من التجار البسطاء ومن عامة الناس بأنهم مرتاحين لوجود القوة التنفيذية ويشعرون بالأمن لوجودها. وخير مثال ما تعرضت له د. مريم صالح وزيرة شؤون المرأة في الحكومة العاشرة من تهديد المسلحين لها الذين دخلوا لمكتبها دون أن تتدخل الأجهزة الأمنية لحمايتها.

عبد الله عبد الله (نائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح، ورئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي): أعتقد أن الموضوع ليس مقارنة أيهما أسوأ من صاحبه، نحن في حركة تحرر وطني فهل جاءت الحكومة العاشرة في هذا السياق؟ هل كان التحرر

يوجد إخفاقات للحكومة. فلماذا لا يتم التعامل بنفس المنطق عندما يكون للحكومة نجاحات.

أعلنت الحكومة بأنه ليس لديها مشكلة بالتعامل اليومي أو الفني مع الإسرائيليين، وأعلنت أن من حق الرئيس أن يقوم بدوره وأن يتفاوض، حتى قبل الاتفاقية، كذلك جاء في البيان الوزاري: بأن الحكومة ستتعاوم بمسؤولية عالية مع الاتفاقيات الموقعة، ولم تأخذ الحكومة أي قرار ضد الاتفاقيات الموقعة. لكن كانت الهجمة الخارجية وبعض الإشكاليات الداخلية أكبر بكثير.

لم يكن بمقدور الحكومة أن تطرد أي من الموظفين، لأن ذلك سيفسر على أساس حزبي، لأن الهيكل الموجود من الوزراء حتى أدنى الدرجات الوظيفية كان يغلب عليه لون سياسي واحد هو حركة فتح، فأى إجراء حتى لو كان إدارياً أو مهنيًا مئة بالمئة، سيفسر على أساس حزبي، وهذا عرقل اتخاذ إجراءات. جوبهت الحكومة بكثير من المواقف التي أعاقت بعض القضايا الإجرائية، والتي يمكن أن تؤدي إلى جانب من جوانب الإصلاح في القضايا الإدارية أو القضايا المالية.

لم يحدث انهيار في الخدمات التعليمية والصحية ولا غيرها، بل على العكس فإن تقرير البنك الدولي يشيد بالخدمات التعليمية، أما الخدمات الصحية وخاصة المستشفيات، فضعفها مرتبط بالإرث الذي ورثناه من الاحتلال والحكومات السابقة، وهذا ملموس في مستشفيات الضفة الغربية أكثر من قطاع غزة؛ لأن جميع وزراء الصحة السابقين كانوا من قطاع غزة.

بالنسبة للموازنة، فإنها احتوت على الجانب التطويري وكان بحوالي (٥٦, ٢) مليار دولار، أما في الجانب التشغيلي والتحويلي والنفقات فكانت (٢٥, ٢) مليار، بمعنى: كان هناك زيادة قدرها (١٠ أو ١١٪) عن مجمل ما أنفق في العام (٢٠٠٥) وتعود هذه الزيادة لسببين:

١. قيمة فاتورة الرواتب التي تساوي (٦٠٪) من مجمل النفقات التشغيلية للسلطة الوطنية.

٢. تم تعيين (٢٥) ألف موظف في الأشهر التسعة التي سبقت الحكومة العاشرة، وكذلك تم إعادة التدرج في القوى الأمنية وبالتالي قوانين الخدمة المدنية، وما يتعلق بالأمن رفعت فاتورة الرواتب من (٤٧) مليون دولار قبل أن تستلم الحكومة العاشرة بضع سنوات، إلى (١٢٠) مليون دولار.

بالنسبة لموضوع التعيينات، فقد تم تعيين حوالي (١١) ألف موظف، منهم (٥٥٠٠) موظف في القوة التنفيذية نصفهم من حماس، والنصف الآخر من غير حماس، وهناك حوالي (٣٠٠٠) وظيفة في التربية والتعليم في مجال التدريس، وتم تعيينهم من خلال المنافسة والشفافية الكاملة. كما تم تعيين (١١٧٠) موظف في وزارة الصحة من خلال المنافسة وضمن معايير مختلفة وضعتها اللجان الموجودة في الوزارات السابقة. وهناك حوالي (١٠٠٠-١٥٠٠) موظف عينوا

إخفاقات لم أتطرق لها. تطرقت للجانب القانوني، كيف تم تشكيل القوة التنفيذية؟ لم تتحدث الحكومة يوماً على أن القوة التنفيذية قوة قانونية، على أرضية أنها قوة مستقلة. كان يدور الحديث، كيف ستمج في الأجهزة الأمنية؟ وبأن الرئيس وافق على إنشائها، والرئيس كان يقول: أنه لم يوافق، وأنه وافق على دخول أفرادها في الأجهزة الأمنية. ولكن القوة التنفيذية مارست الاستقلال التام من خلال الاتصال المباشر مع وزير الداخلية.

د. سمير أبو عيشة: أعتقد أن بعض الأخوة خرجوا من دائرة التقييم الموضوعي، فما الداعي للحديث عن حركة حماس والمجلس التشريعي، وما الداعي للحديث عن مواقف لأشخاص من حماس وغير ذلك. كان الأولى أن نبتعد عن الخلافات الحزبية. يجب التحرر من بعض المفاهيم المسبقة ولنعطي فرصة لهذه الحكومة، فنحن أصدرنا الأحكام على حكومة الوحدة الوطنية بعد (٣٥) يوماً من تشكيلها، مع أن هناك بوادر لتفكك الحصار، لكن هناك فترة زمنية يجب أن تنقضي لأجل رؤية آثار الحكومة أو نجاحها.

كانت الحكومة العاشرة قبل تشكيلها وبعد تشكيلها مع تشكيل حكومة وحدة وطنية، بدليل أنه عندما طرح الأخ عزيز دويك فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تقبلت الحكومة الفكرة، وخلال ثلاثة أشهر من عمر الحكومة، تم التوصل لوثيقة الوفاق الوطني، والتي تدعو لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ولكن بعد موافقة الحكومة على الوثيقة بيومين أو ثلاثة تم اعتقال ثمانية وزراء و(٤٠) نائباً، واتجهت الأحداث بعد ذلك نحو الأسوأ، سواء على صعيد الأمور الأمنية، والممارسات الإسرائيلية، أو على صعيد الإضراب، الذي كان له أبعاداً سلبية يمكن ملامستها على صعيد العلاقات الداخلية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي جميع ما سبق قام بعرقلة إمكانية إخراج هذه الفكرة (تشكيل حكومة وحدة وطنية) إلى حيز الواقع لمدة طويلة رغم وجود حوار جدي بين الأخوة، رئيس السلطة ورئيس الوزراء وبين حركتي فتح وحماس، والتي استمرت لأشهر طويلة وكادت الأمور تصل لنهايتها في كانون ثاني ٢٠٠٦، ولكن استمرت الأمور بشكل لا يتمناه أحد، إلى أن تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأعلن رئيس الوزراء أنه إذا كان الخيار بين وجوده وفك الحصار، فإنه سيختار فك الحصار، لكن حدث توافق على أن يكون هو رئيس الوزراء.

ارتفعت نسبة الفقر لعدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب بشكل كامل ومنتظم، مما أدى إلى انخفاض في دخل أسر الموظفين، إضافة للقيود التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي، والتي كان لها مضاعفات على ارتفاع نسبة الفقر.

بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في مختلف المجالات لا يمكن التغاضي عنها، فإذا كنا موضوعيين فمن المفروض أن نأخذ المواضيع بجديّة أكبر، ورغم أنني كنت عضواً في الحكومة، ولكنني كنت أقول: أنه

وليس بموجب الأعمال والتمنيات. عندما تكون في مواجهة عدو ستقوم بحساب ما هي القوى والآليات التي بيد العدو لعرقلة خطواته، ولذلك يجب ترتيب الخطوات والخيارات للتعامل مع العدو لاستمرار العمل. استمرار معالجة الموضوع على قاعدة أننا كنا سنفعل كذا لكننا فوجئنا بأن العدو قد قام بكذا، هذا يدل على خلل منهجي في السياسة، يعود لسوء التقدير لإمكانات العدو وآلياته، والعدو ليس فقط إسرائيل بل جميع القوى المؤيدة لإسرائيل. وأي خلل في تقدير الإمكانيات يعني خلل في تقدير موازين القوى، وأي مراهنة غير واقعية على تغييرات معينة على موازين القوى؛ سيؤدي إلى خلل في التقدير ينطوي عليه مسؤولية قيادية معينة. وهذا ينطبق على التنظيمات وقادتها، ففي حال أقدام مسؤول تنظيم حتى لو كان في المعارضة على خطوة معينة يجب أن يحسب ردود الفعل الإسرائيلية عليها، وكيف سيمضي التنظيم بعد هذه الخطوة، وإن لم يتم حساب الخطوات تكون مغامرة، ولكن هذه المغامرة لا ترتد فقط على تنظيم معين وإنما على القضية بأكملها.

٢. برنامج الحكومة الحالية ليس نسخة من برنامج حماس، وإنما هو البرنامج الذي دعت إليه على الأقل أربعة من القوى التي شاركت في مفاوضات الائتلاف الوطني في شهر آذار الماضي، وقدمت صياغات قريبة من هذه الصياغات. لكن الأخوة في حركة حماس رفضوا ذلك لأنها تتناقض مع برنامجهم حسب ما أعلنوا. أعتقد أن هذا البرنامج ما زال غير قادر على الإقلاع، وأصبح ميزان القوى أكثر انقلاباً في غير صالحنا من العام الماضي، ولذلك هذا المستوى من المرونة السياسية الذي كان من الممكن أن يمضي سابقاً لم يعد قادراً على السير قدماً.

٣. نحن بحاجة لتهدئة داخلية، وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الكثير من الدول والتي ربما غير مقتنعة تماماً بتشكيلة وبرنامج الحكومة الحالية، أن تدخل في الحكومة الحالية وتدعمها انطلاقاً من الحاجة لفترة من المصالحة والتهدئة، ولكن خلال هذه الفترة إذا اقتصر دورنا على إغماض أعيننا عن وجود خلل بحاجة لإصلاح، سنعود بعد عدة أشهر ونصطدم بالخلل ونعود مرغمين إلى حالة الاحتقان الداخلي ليؤدي إلى انهيار حالة التهدئة الداخلية، أعتقد في هذه الحالة أننا لا نملك طريقاً قيادياً سليماً.

نحن بحاجة إلى استمرار حالة التهدئة الداخلية، بالإضافة إلى رؤية الخيارات الأفضل، ومن المهم جداً البدء بوضع الخيارات لمواجهة أي طارئ، وهذا لا ينتقص من أحد. نحن بحاجة لخيارات تعالج جوهر الأزمة والاستعصاء في النظام السياسي الفلسطيني، والتي نشأت منذ اتفاق أوسلو وحتى اللحظة.

وفق شواغر، أي كانت وظائف شاغرة، وحوالي (١٤٨) أقل أو أكثر قليلاً، تم توظيفهم في الفئات العليا يحتاجون لمراسيم الرئيس، مع العلم أن وظائف الفئة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية تصل لحوالي (١٠٠٠) وظيفة. وعند المقارنة نجد أن حوالي (٢٣٠) موظف من الفئة العليا في الحكومات السابقة، لم يحققوا أدنى المستويات المطلوبة في الوظيفة العمومية للفئات العليا وهي الدرجة الجامعية الأولى، بينما معظم الذين عينوا في عهد الحكومة العاشرة يحملون الشهادة الجامعية الأولى والغالبية منهم يحملون درجات الماجستير والدكتوراه، وتم اختيارهم من الكفاءات الموجودة في الشعب الفلسطيني، وجميع هذه التعيينات تمت وفق الأسس المعمول بها في السلطة الوطنية، وكانت تتم وفق الشواغر في الهيكلية، ولم يكن هناك استحداث للوظائف، وإن حدثت تعديلات فهي محدودة جداً، وكانت بشكل مبرر، ولم يحدث تعيينات استثنائية قط، ولم يتم باستحداث أي وظيفة جديدة.

رغم كل الظروف الصعبة التي مررنا بها، لكن عملنا بكل جهد ممكن لنقوم بتقديم الموازنة بشكل مقبول في مطلع العام، وتم استكمال باقي الوثائق وتقديمها بعد شهر ونصف، وقدمت بشكلها النهائي قبل نهاية شهر شباط (٢٠٠٧). كانت الموازنة مرتفعة وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الرواتب وغيرها، ودعونا نرى كم ستختلف الموازنة التي سيقدمها د. سلام فياض بإجمالها وتفصيلها عن الموازنة السابقة، وأعتقد أنها لن تختلف كثيراً، لأن بنود الإنفاق واضحة وشفافة وليس فيها أي مشكلة.

بالنسبة للشفافية، قدما للمجلس التشريعي كافة التقارير المالية المطلوبة، رغم التأخير المبرر بسبب إضراب الموظفين، وبسبب اعتقال وزير المالية وتقلب ثلاثة وزراء مالية خلال أقل من (٤٠) يوماً. وتم تقديم التقارير المالية الربعية والشهرية كاملة مع تلخيص كامل لكل الوضع المالي للمجلس التشريعي، وذلك بعد انتهاء إضراب الموظفين بشهر، وتم نشرها على الإنترنت وتقديمها للجهات المانحة والجهات التي ترغب في الاطلاع على الوضع الفلسطيني، وتم الإشادة بها.

قيس عبد الكريم (أبوليلي): سأعالج ثلاثة نقاط هي:

١. في العديد من الحالات في محيطنا، جاءت أحزاب بأغلبية إلى البرلمان ببرامج ذات طبيعة ثورية وامتنعت عن تشكيل الحكومة، مثل الحالة القبرصية، وفضلت أن تحافظ على أغليبتها البرلمانية وأن تراقب حكومة أخرى، أحياناً حكومة مستقلين، تؤثر على قراراتها دون أن تخرق الصفوف الدولية التي لا تستطيع أن تخرقها بسبب ميزان القوى. ولا يعني الحديث عن ميزان القوى الخضوع والاستسلام، وإنما يعني أن يأخذ به السياسي إما للتكيف معه أو الخضوع له، أو لتغييره. لكن عندما يتحدث عن التغيير فسيتم التغيير حسب قوانينه

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين

تليفون: ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)

فاكس: ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)

e-mail: pcpsr@pcpsr.org

<http://www.pcpsr.org>

بالنسبة لموضوع الإصلاح والفساد فقد حازت قائمة التغيير والإصلاح على ما لا يقل عن (١٠٪) من الأصوات تحت عنوان الاحتجاج على الفساد، مع ذلك لم أشهد خلال السنة الماضية إبرازاً لهذه القضية في سلوك الحكومة وتعاطيها، بما في ذلك التعاطي مع الموضوع المتعلق بنمط الوظيفة الحكومية، والاستمرار في منهج أن الوظيفة العمومية شرطها الانتماء السياسي.

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

تحرير: د. خليل الشقاقي و جهاد حرب

يقع الكتاب في ٣٧٤ صفحة. ويستهدف دراسة الانتخابات الرئاسية والمحلية والتشريعية التي جرت خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ من خلال وصف ظروفها وشروطها ونتائجها. وقد تم توزيع موضوعاته إلى اثني عشر فصلاً:

الفصل الأول: البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات
الفصل الثاني: قانون الانتخابات الفلسطيني
الفصل الثالث: منهجية الاستطلاع في أيام الانتخابات
الفصل الرابع: الخصائص الديمغرافية للناخبين
الفصل الخامس: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية
الفصل السادس: نتائج انتخابات الحكم المحلي
الفصل السابع: نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية
الفصل الثامن: السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية
الفصل التاسع: فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج
الفصل العاشر: النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين
الفصل الحادي عشر: مشاركة القوى " الثالثة " في الانتخابات التشريعية الثانية
الفصل الثاني عشر: البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني

يمكن الحصول على نسخ من الكتاب من مقر المركز في شارع الإرسال، عمارة فرمند سنتر الطابق الثالث، ت: ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢) أو تنزيل نسخ على

هينة صورة عن صفحة المركز الالكتروني <http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/election.pdf>